

سلسلة ملخصات اقتصادية العدد رقم (3)



# تلخيص كتاب معييار البيتكوين

سيف الدين عموص

سيف الدين عموص

## معييار البيتكوين

البديل اللامركزي  
للنظام المصرفي المركزي



ترجمة: أحمد محمد حمدان

صدرت النسخة العربية بدعم من BITFURY

أناسي للعلوم الإنسانية

1447 هـ - 2025 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الفهرس

- 1..... التمهيد
- 2..... أولاً: النقد
- 3..... ثانياً: النقد البدائي
- 4..... ثالثاً: المعادن النقدية
- 7..... رابعاً: النقد الحكومي
- 8..... خامساً: النقد والتفضيل الزمني
- 9..... سادساً: الادخار وجمع رأس المال
- 11..... سابعاً: نظام المعلومات الرأسمالية
- 14..... ثامناً: النقد الرقمي
- 16..... التاسع: لماذا يفشل البيتكوين



## تمهيد

في (2008) أعلن شخص مجهول باسم "ساتوشي ناكاموتو" عن نظام نقدي إلكتروني جديد يعمل دون الحاجة إلى طرف ثالث موثوق، جوهر الفكرة كان إنشاء شبكة دفع رقمية تعتمد على التشفير للتحقق من صحة المعاملات وتجنب الإنفاق المزدوج.

لم يهتم الكثير من الناس في البداية، لكن بحلول 2009 و2010 بدأ الناس يجرون أولى المعاملات، وكانت إحدى أشهر القصص أن شخصًا اشترى بيتزا مقابل 10,000 بيتكوين (أول عملية شراء مسجلة بالبيتكوين). هذه اللحظة شكّلت انطلاقة لاستخدام البيتكوين كوسيط للتبادل.

وخلال السنوات التالية، توسعت شبكة البيتكوين بشكل هائل، حيث ارتفع عدد المستخدمين وحجم التحويلات، ووصل سعر البيتكوين لاحقًا إلى آلاف الدولارات، لم يعد مجرد "لعبة رقمية" بل أصبح أداة اقتصادية حقيقية لاختبار فكرة النقود الحرة المستقلة عن الحكومات.

يحاول الكتاب ربط البيتكوين بفكرة "النقد السليم" عبر التاريخ، أي النقد الذي يحتفظ بقيمته على المدى الطويل (مثل الذهب). النقد السليم يشجع الادخار والاستثمار طويل المدى ويمنع التبذير والديون المفرطة، بعكس "النقد غير السليم" الذي يتأثر بالتضخم والسياسات الحكومية، كما يمثل البيتكوين تطورًا نوعيًا لأنه يجمع بين خصائص النقد السليم (الحفاظ على القيمة) وخصائص النقد الرقمي (سهولة النقل والبرمجة عبر الإنترنت)، ما يجعله بديلًا جذابًا للنقود الحكومية.

وأخيرًا، إن مسؤولية الدخول إلى عالم البيتكوين تقع على الأفراد أنفسهم؛ فهو ليس استثمارًا مضمونًا، بل تجربة نقدية جديدة قد تعيد تشكيل النظام المالي العالمي.

## النقد

يبدأ الكتاب بتوضيح أن البيتكوين ليس مجرد تقنية مالية جديدة، بل هو امتداد لأقدم وأعمق مشكلة عرفتتها المجتمعات البشرية، وهي كيفية نقل القيمة الاقتصادية عبر الزمان والمكان، وإدراك مغزى البيتكوين، لا بد أولاً من العودة إلى تاريخ النقد نفسه وفهم وظيفته في حياة البشر.

أبسط طرق التبادل التي عرفها الناس كانت المقايضة المباشرة، أي تبادل السلع والخدمات بشكل مباشر دون وجود وسيط، غير أن هذه الطريقة سرعان ما أثبتت محدوديتها، إذ يصعب أن يجد المرء شخصاً يملك ما يحتاج إليه ويرغب في الوقت نفسه بما لديه، إلى جانب ذلك، فإن السلع ليست قابلة دائماً للتجزئة أو النقل أو التخزين بسهولة. هذه القيود جعلت المقايضة وسيلة بدائية، سرعان ما تطلبت ظهور حل أفضل، وهو النقد باعتباره سلعة وسيطة يعتمدها المجتمع لتسهيل عملية التبادل.

النقد يختلف عن غيره من السلع بعدة خصائص أساسية تجعله محور الحياة الاقتصادية، وأول هذه الخصائص: "السيولة"، أي أن يكون النقد سهل الاستخدام في أي وقت وفي أي مكان لتسوية المعاملات، وثانيها: القدرة على حفظ القيمة عبر الزمن، بحيث يتيح للناس تخزين ثروتهم من غير أن تفقد قيمتها مع مرور الوقت. أما ثالث الخصائص فهي كونه وحدة قياس، إذ يمكن من خلاله تسعير مختلف السلع والخدمات والمقارنة بينها بشكل منظم.

من هنا يميز المؤلف بين نوعين من النقد: النقد السهل والنقد الصعب، النقد السهل هو الذي يسهل إنتاجه أو زيادته بكميات كبيرة، وهو عرضة للتضخم وفقدان القيمة مع الزمن، كما هو الحال مع العملات الورقية الحديثة، أما النقد الصعب فهو الذي يصعب إنتاجه أو زيادته بشكل سريع، مما يجعله يحافظ على قيمته لعقود طويلة، مثل الذهب، والآن البيتكوين.

التاريخ يبرهن أن المجتمعات التي اعتمدت النقد الصعب عرفت استقراراً مالياً وازدهاراً اقتصادياً، بينما تلك التي تبنت النقد السهل عانت الأزمات والانهيئات.

وتظهر هنا أهمية النقد في بناء الحضارة؛ فهو لا يقتصر على كونه وسيلة لشراء السلع، بل يتعدى ذلك إلى كونه الأساس الذي يقوم عليه التخصص وتقسيم العمل، كلما كان النقد أكثر صلابة، استطاع الناس أن يدخروا بثقة ويستثمروا في مشاريع طويلة الأمد، ما يؤدي إلى ازدهار الإنتاج ونمو المجتمعات، أما النقد السهل فإنه يدفع الناس إلى الاستهلاك الفوري ويضعف قدرتهم على التخطيط للمستقبل.

وعبر التاريخ، اختلفت أشكال النقد باختلاف البيئات والظروف: من الملح والصدف والمعادن، وصولاً إلى الذهب والفضة، ثم الأوراق الحكومية، والآن العملات الرقمية، لكن القاسم المشترك بين كل التجارب الناجحة

أنّ النقد كان يتمتع بخاصية الصعوبة، أي محدودية المعروض وصعوبة إنتاج وحدات جديدة منه، وهذا ما جعل الذهب معيارًا للنقد عبر قرون طويلة، وهو ما يجعل البيتكوين اليوم مرشحًا ليكون بديلًا رقميًا للذهب. أخيرًا: النقد ليس مجرد أداة لتسهيل المبادلات اليومية، بل هو حجر الزاوية في بناء المجتمعات وتنظيم الاقتصاد. وكلما كان النقد صعبًا وأكثر قدرة على حفظ القيمة، ساعد الأفراد والمجتمعات على الادخار، والتخطيط، والاستثمار بعيد المدى. ومن هنا يأتي البيتكوين بوصفه نقدًا صلبًا رقميًا يجمع بين صفة الحفاظ على القيمة التي ميزت الذهب عبر التاريخ، وبين مزايا التكنولوجيا الحديثة التي تتيح نقله واستخدامه بسهولة في العالم الرقمي.

## النقد البدائي

بدأت القصة من جزيرة "ياب" في ولايات "ميكرونيزيا"، حيث اعتمد السكان على أحجار "الراي" الضخمة كنقد، وكانت هذه الأحجار عبارة عن أقراص دائرية كبيرة الحجم مصنوعة من الحجر الجيري، تُنحت بعناية وتُستخدم كوسيلة لدفع المهور أو تسوية الصفقات، لم يكن ضروريًا أن يمتلك الشخص الحجر بشكل مادي، بل يكفي أن يعرف المجتمع كله أنه أصبح ملكًا لشخص محدد، مما جعل الملكية جماعية ومُعترف بها علنًا. عمل هذا النظام بشكل جيد لقرون، لكن مع مرور الزمن ظهرت مشكلات متعلقة بصعوبة نقل الأحجار وارتفاع تكلفة الحصول عليها، خاصة أن بعضها كان يتطلب رحلات محفوفة بالمخاطر لجلبه من جزر بعيدة، ورغم هذه الصعوبات فقد استمر النظام بسبب صعوبة التزوير وندرة الأحجار نفسها، لكن مع تطور الزمن واحتكاك السكان بالتجار الغربيين، أصبح هذا النقد أقل كفاءة وتراجع تدريجيًا.

نشأ بعد ذلك نموذج آخر من النقد البدائي يتمثل في استخدام الأصداف البحرية، فقد شكلت الأصداف أساسًا نقديًا في إفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية، خصوصًا نوع "الكوري"، الذي كان يُعتبر ثمينًا نظرًا لندرته وصعوبة الحصول عليه، وقد سهل حجمه الصغير نقله وتداوله، مما جعله أكثر ملاءمة من الحجارة الضخمة، ومع ذلك أدى الإفراط في استغلاله إلى تراجع قيمته حين أصبح متاحًا بكميات أكبر.

## مفهوم معيار البيتكوين

كانت المجتمعات تبحث دائمًا عن وسيلة نقدية نادرة، صعبة التزوير، وسهلة الاستخدام والنقل، وهذا ما جعل بعض السلع مثل الأصداف، الأحجار، أو حتى الملح، تؤدي أدوارًا نقدية مؤقتة، ويشير المؤلف إلى أن كلمة "Salary" (الراتب) مشتقة من "Salt" أي (الملح)، مما يدل على استخدام الملح كوسيلة دفع في بعض الحضارات القديمة.

ومع تقدم التكنولوجيا وتوسع التجارة، فقدت هذه الأشكال النقدية البدائية قيمتها أمام النقد المعدني ثم الورقي، إذ سهلت الاستخراجات الصناعية إنتاج كميات ضخمة من النقد الجديد، وهكذا تلاشى النقد البدائي تدريجيًا، رغم أنه أرسى المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة النقدية الحديثة، وهي الندرة، القبول العام، صعوبة التزوير، والقدرة على تخزين القيمة ونقلها عبر الزمن.

## المعادن النقدية

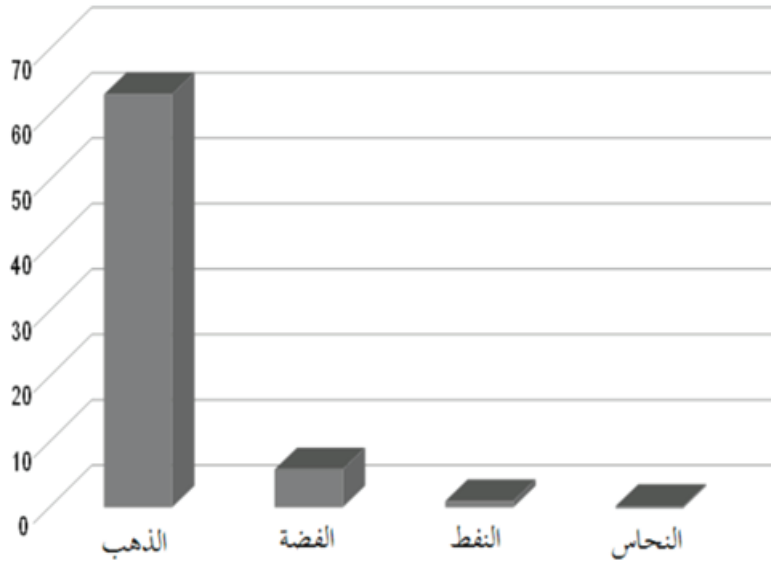
مع تقدم القدرات التقنية للإنسان في إنتاج السلع وتطور التجارة، برزت الحاجة إلى وسائط تبادل أكثر كفاءة من المقايضة المباشرة. فالمعادن، بفضل متانتها وقابليتها للتقسيم والنقل، تحولت تدريجيًا إلى وسيلة طبيعية للتبادل، ومن بين هذه المعادن، اكتسب الذهب والفضة والنحاس أهمية خاصة، غير أن خصائص كل واحد منها حددت موقعه في النظام النقدي.

كان الناس يقبلون المعادن التي يسهل بيعها والاعتماد عليها كخازن للقيمة، ومع مرور الوقت ظهرت فروقات بين المعادن: فالنحاس متوفر بكثرة وسهل الإنتاج، ولذلك لم يكن قادرًا على حفظ قيمته طويلًا، إذ يؤدي ارتفاع الطلب عليه إلى زيادة كبيرة في الإنتاج، وبالتالي انخفاض سعره لاحقًا، هذه الدورات من الارتفاع والانخفاض جعلت منه نقدًا "سهلًا"، أي نقدًا تفقد قيمتها سريعًا عند زيادة العرض.

أما الفضة والذهب فكان وضعهما مختلفًا، فرغم استخدامهما في الزينة والصناعة، فإن ندرتهما وصعوبة إنتاجهما أعطتهما قدرة أكبر على حفظ القيمة، الذهب خصوصًا امتاز بندرته الطبيعية ومحدودية نمو مخزونه السنوي، إذ لم يتجاوز هذا النمو نحو 1.5%، ما جعله أصلًا نقديًا نادرًا لا يمكن إنتاج المزيد منه استجابة لتقلبات الأسعار أو ازدياد الطلب، الفضة بدورها كانت وسيطًا نقديًا مهمًا لكنها أقل استقرارًا من الذهب، إذ بلغ معدل نمو مخزونها التاريخي بين 10% و20%، ما جعلها عرضة للتضخم أكثر من الذهب.

مع تطور التجارة البعيدة والأسواق الواسعة، أصبح الذهب هو المعيار الأفضل للنقد، فخصائصه الفيزيائية من المتانة وعدم التآكل وسهولة النقل والتقسيم منحتة قبولاً عالمياً. كما أن صعوبة إنتاجه وضمان ثبات معروضه أعطته استقراراً طويلاً الأمد في قيمته الشرائية، بخلاف النحاس أو حتى الفضة التي يمكن أن يتضاعف إنتاجها بسرعة أكبر.

وقد لعب سك النقود المعدنية، منذ عهد الملك كروسيوس في ليديا قبل نحو 2500 عام، دوراً محورياً في ترسيخ الذهب والفضة كنقود معيارية، فقد سمحت العملات المعدنية بتحديد دقيق للقيمة، وسهلت عمليات التبادل التجاري وربطت الأسواق ببعضها، ومع مرور الزمن، ومع ظهور البنوك التي أصدرت أوراقاً نقدية مدعومة بالذهب والفضة، أصبح من الممكن تجاوز مشاكل ثقل المعادن وصعوبة نقلها، من دون أن تفقد النقود ارتباطها بالغطاء المعدني.



الرسم البياني يوضح بجلء أن مخزون الذهب يفوق غيره من المعادن الصناعية كالنحاس أو الفضة أو النفط، لكنه يتجدد ببطء شديد، ما يمنحه قدرة على مقاومة التضخم عبر العصور. وهذا ما جعله معياراً نقدياً عالمياً اعتمده معظم الحضارات، إذ حافظ على استقرار قيمته في حين انهارت الكثير من أشكال النقود الأخرى مع مرور الزمن.

## النقد الحكومي

شهد العالم بعد الحرب العالمية الأولى تحولاً جذرياً في النظام النقدي، إذ مثّل ذلك نهاية عصر الوسائط النقدية التقليدية التي كانت قيمتها مرتبطة مباشرة بالمعادن الثمينة كالذهب والفضة، وبداية عصر جديد هو عصر النقد الحكومي أو ما يُعرف بالنقود الورقية. فبينما استمر الذهب محتفطاً بدوره كدعامة للنظام النقدي العالمي إلى حد ما، بدأت الحكومات تلعب الدور الأوسع في رسم السياسة النقدية واتخاذ القرارات التي تحدد شكل المال وقيّمته.

النقود الحكومية تختلف عن النقود المعدنية في أنها لا تحمل قيمة ذاتية نابعة من مادة ثمينة، بل تستمد قيمتها من سلطة الدولة وقوانينها وإلزام الناس بالتعامل بها، فالحكومات تصدر أوراقاً نقدية أو عملات معدنية رخيصة لا تعكس قيمتها الاسمية، وتفرض استخدامها في المبادلات ودفع الضرائب، ومع مرور الوقت، فقدت هذه الأوراق صلتها بالذهب والفضة، لتصبح مجرد نقود إدارية تصدر بقرار سياسي بحت، لا يغطيها مخزون معدني حقيقي.

ومع انتشار هذا النموذج، بدأت النقود الورقية تتداول على نطاق واسع حتى صارت الشكل السائد للمال في العالم. وقد رافق هذا التوسع الكثير من التجارب المريرة، إذ عانت عدة دول من الانهيار النقدي بسبب الإفراط في إصدار العملة دون غطاء، كما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث طبعت الحكومة كميات هائلة من النقود الورقية فتدهورت قيمتها بشكل كارثي.

ورغم ذلك، استمرت الحكومات في الاعتماد على النقود الورقية لأنها تمنحها حرية مالية غير مسبوقه؛ فبدل أن تكون ملزمة بحجم معين من الذهب، صار بإمكانها طباعة ما تشاء من النقود لتمويل العجز أو تغطية النفقات، غير أن هذه المرونة جاءت على حساب استقرار القيمة الشرائية، إذ أدى الإفراط في إصدار النقود إلى تضخم كبير أضعف الثقة بها وأثر على المدخرات.

وبالتوازي مع ذلك، لعبت البنوك المركزية دوراً أساسياً في إدارة النظام النقدي الجديد، حيث أصبحت مسؤولة عن التحكم في كمية النقد المتداول وأسعار الفائدة، مستندة إلى سلطتها السيادية بدلاً من أي معيار ماد، كما أتاح هذا النظام للحكومات تمويل نفقاتها بسهولة أكبر عبر الديون، مما أدى إلى تضخم هائل في حجم الاقتراض العام.

النقود الحكومية إذن جمعت بين سهولة الإصدار وغياب القيود الطبيعية، وهو ما جعلها أداة قوية في يد الدول لكنها محفوفة بالمخاطر؛ فقد وفرت للحكومات القدرة على التحكم في السياسة المالية، لكنها في الوقت ذاته قوضت أهم خصائص المال الجيد: الندرة والثبات وحفظ القيمة على المدى الطويل.

## النقد والتفضيل الزمني

يرى المؤلف أن النقد السليم هو ذلك الذي يختاره الناس بحرية في السوق، لأنه قادر على حفظ القيمة عبر الزمن، ونقلها عبر المكان، وقابل للتقسيم إلى وحدات صغيرة وكبيرة، ولا يمكن التلاعب بعرضه من قِبَل سلطة مستبدة.

ويعرّف الكاتب التفضيل الزمني بأنه نسبة تفضيل الأفراد للحاضر على المستقبل، إذ يميل الإنسان إلى استهلاك فوري بسبب عدم اليقين بالمستقبل والحاجة المستمرة للبقاء.

## التفضيل الزمني والاستثمار

حين ينخفض التفضيل الزمني يصبح الأفراد أكثر قدرة على ضبط غرائزهم والتفكير في المستقبل، مما يقود إلى الادخار والاستثمار في أدوات أو سلع رأسمالية تزيد الإنتاجية على المدى الطويل. ويضرب الكاتب مثلاً بشخصين:

◇ "هادي" صاحب التفضيل الزمني المرتفع يكتفي بصيد السمك بيديه كل يوم ليأكل.

◇ بينما "ليندا" ذات التفضيل الزمني المنخفض تستثمر وقتها في صنع شبكة صيد، فيمكنها لاحقاً اصطياد كميات أكبر بجهد أقل، ثم تطوير قارب وأدوات أكثر تطوراً. هذا النهج يرفع إنتاجيتها ويحسن مستوى معيشتها على المدى البعيد.



كما يشير إلى تجربة "اختبار المارشميلو" الشهيرة التي أثبتت أن الأطفال القادرين على تأجيل المتعة حققوا نجاحات أكاديمية واجتماعية أكبر مستقبلاً.

### عوامل تؤثر على التفضيل الزمني

- 1 ▶ الأمان الشخصي: غياب الأمان يرفع التفضيل الزمني لأن المستقبل يصبح غير مضمون.
- 2 ▶ أمان الممتلكات: إذا كانت الثروة عرضة للمصادرة أو السرقة يقل الادخار ويرتفع التفضيل الزمني.
- 3 ▶ الضرائب: كلما ارتفعت، قلّ ما يتبقى للاستثمار والادخار.
- 4 ▶ قيمة النقد المتوقعة: التضخم وفقدان العملة لقيمتها يقللان الحافز على الادخار.

## أثر النقد السليم على المجتمع

- ◆ النقد السليم (مثل الذهب) يخفض التفضيل الزمني، لأنه يحافظ على القيمة ويتيح التخطيط طويل الأمد. هذا يؤدي إلى تراكم رأس المال، وتحسن الإنتاجية، وارتفاع جودة الحياة، ونشوء سلوكيات أخلاقية أكثر تعاوناً.
- ◆ أما النقد غير السليم (القابل للتضخم) فيرفع التفضيل الزمني، ويشجع على الاستهلاك الفوري، ويؤدي إلى تراجع الادخار، واستهلاك رأس المال، وضعف الإنتاجية، وانهيار القيم الاجتماعية.

## الذهب كنقد سليم

يمثل الذهب المثال الأبرز تاريخياً للنقد السليم بفضل ارتفاع نسبة المخزون إلى التدفق، إذ إن كميات إنتاجه الجديدة محدودة مقارنة بالمخزون القائم. تُظهر الدراسات التاريخية (مثل دراسة روي جاسترام عن إنجلترا من 1560 إلى 1976) أن القوة الشرائية للذهب ظلت مستقرة نسبياً عبر القرون، بخلاف العملات الورقية التي فقدت أكثر من 97% من قيمتها أمام الذهب منذ فك ارتباطها به في القرن العشرين.

## الخلاصة

النقد السليم ليس مجرد وسيلة اقتصادية، بل هو أساس الحضارة، لأنه يخفض التفضيل الزمني ويفتح المجال للادخار، والاستثمار، والتخطيط طويل الأمد، والاهتمام بالقيم غير المادية مثل الفنون والعلاقات الاجتماعية. ويفسر المؤلف التباين الكبير بين القرنين التاسع عشر والعشرين بالانتقال من نقد سليم (الذهب) إلى نقد غير سليم (العملات الورقية)، وما ترتب على ذلك من تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة.

## الادخار وجمع رأس المال

أثر التحول من النقد السليم (مثل الذهب) إلى النقد غير السليم (العملات الورقية القابلة للتضخم) على سلوك الأفراد والمجتمعات في الادخار والاستثمار وتراكم رأس المال، وأصبح ظاهرًا بشكل جلي أن تآكل قيمة النقد يقلل من الحوافز على الادخار طويل الأجل ويؤدي إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد والمجتمع.

## انخفاض الادخار وارتفاع الديون

مع هيمنة النقد غير السليم، تراجعت معدلات الادخار بشكل ملحوظ في الاقتصادات المتقدمة، فقد انخفض متوسط الادخار في أكبر سبع اقتصادات متقدمة من 12.66% عام 1970 إلى 3.39% عام 2015، وفي المقابل ارتفعت مستويات الديون -سواء ديون الأسر أو الشركات أو الحكومات- حتى تجاوزت في كثير من الحالات الناتج المحلي الإجمالي بأضعاف ويستثني الكاتب سويسرا من هذه القاعدة، حيث احتفظت بمعدلات ادخار مرتفعة نتيجة حفاظها على احتياطات ذهبية وسياسات تشجع الادخار.

## التشويه الكينزي للحقيقة الاقتصادية

تروج المدرسة الكينزية فكرة أن الادخار يسبب الركود، وأن النمو لا يتحقق إلا بالإففاق، يبين الكاتب أن هذه الفكرة مضللة، لأن الادخار هو الأساس الذي يقوم عليه تراكم رأس المال، والذي بدوره يمكّن من تحسين أدوات الإنتاج ورفع الإنتاجية على المدى الطويل، أما النظام النقدي الحالي فيشجع على الاستهلاك المفرط والاقتراض، مما يؤدي إلى استنزاف ثروات الأجيال السابقة وحرمان الأجيال القادمة من رأس المال المنتج.

## العواقب الاجتماعية والاقتصادية

كان لتراجع قيمة النقد أثر عميق على البنية الاجتماعية، فقد أدى إلى تراجع الحافز لبناء أسر مستقرة والاستثمار في مستقبل الأبناء، وربط بين انهيار الأسرة الحديثة وبين ضعف قيمة الادخار، كما أتاح النقد الورقي للحكومات التوسع في برامج الرعاية والاستحقاقات الاجتماعية، وهو ما أضعف دور الأسرة باعتبارها شبكة الأمان الأساسية، ويضيف أن هذه التحولات انعكست في ازدياد معدلات الاكتئاب والاضطرابات النفسية المصاحبة لتفكك الروابط الأسرية والاجتماعية.

## مثال تاريخي وتحذير معاصر

يقارن المؤلف بين ما يحدث اليوم في الغرب وبين ما جرى للحضارة الرومانية في أواخر عهدها حين لجأت إلى تخفيض قيمة عملتها لتمويل الإففاق الاستهلاكي والترفيهي، ويخلص إلى أن استمرار السياسات النقدية الحالية ينذر باستهلاك رأس المال المتراكم عبر قرون، وبمستقبل اقتصادي أكثر فقراً واضطراباً.

## الخلاصة

الادخار ليس مجرد سلوك فردي، بل هو ركيزة من ركائز التقدم الحضاري، فمن خلاله يتم تراكم رأس المال، وهو ما يسمح بالاستثمار في مشروعات أطول أجلاً وأكثر إنتاجية، والنقد السليم يشجع على الادخار والتخطيط طويل الأمد، بينما يدفع النقد غير السليم إلى الاستهلاك الفوري والاعتماد على الديون، مما يقوّض الأسس الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، إن استعادة النقد السليم ليست مسألة اقتصادية فحسب، بل شرط ضروري لاستعادة الاستقرار المالي والاجتماعي والأسري.

## نظام المعلومات الرأسمالية

النقد ليس مجرد وسيلة للتبادل أو مخزن للقيمة، بل هو نظام معلومات بالغ الأهمية، يمكّن الأفراد من تنسيق قراراتهم الاقتصادية عبر المجتمع، من هنا ينطلق الكاتب لمناقشة طبيعة الأسعار، نقد الاشتراكية، ودور البنوك المركزية في إفساد هذا النظام، قبل أن يعرض البيتكوين كحل حديث.

## الأسعار كنظام للمعلومات

لم يحصر فريدريك هايك جوهر المشكلة الاقتصادية في مجرد تخصيص الموارد، بل عزاها إلى كيفية توزيعها -مع وجود معرفة مشتتة- بين أفراد المجتمع، فلا يمكن لأي سلطة مركزية أن تحتكر هذه المعرفة أو تُديرها بفعالية.

تلعب الأسعار هنا دور الإشارات التي تختصر معلومات معقدة عن التكاليف والندرة والتفضيلات في رقم واحد يمكن للجميع التعامل معه، فعندما يرتفع سعر النحاس مثلاً نتيجة زلزال عطل مناجم في تشيلي، فإن المنتجين في العالم يوسعون إنتاجهم والمستهلكين يقلصون استهلاكهم أو يبحثون عن بدائل، حتى لو لم يدركوا سبب الارتفاع.

## نقد التخطيط المركزي

ينتقل الكاتب إلى أفكار لودفيغ فون ميزس التي ترى أن فشل الاشتراكية يعود إلى غياب الحساب الاقتصادي الرشيد. ففي ظل ملكية الدولة لجميع وسائل الإنتاج، تختفي أسعار السوق للسلع الرأسمالية، ما يجعل من المستحيل معرفة الاستخدام الأمثل للموارد. فالسؤال عن ما إذا كان ينبغي استخدام الفولاذ في القطارات أو السيارات يظل بلا إجابة دقيقة، لغياب آلية الأسعار الحرة التي تعكس تفضيلات الناس الحقيقية.

## تدخل البنوك المركزية وإفساد النظام

يوضح المؤلف أن البنوك المركزية شوهدت نظام المعلومات عبر التلاعب بسعر الفائدة. ففي السوق الحرة يتحدد هذا السعر من خلال التفاعل بين المدخرين والمستثمرين، لكن مع تدخل البنوك المركزية وتوسيع عرض النقود عبر نظام الاحتياطي الجزئي، يتم تخفيض سعر الفائدة بشكل مصطنع. هذا يؤدي إلى ما تسميه **النظرية النمساوية للدورة الاقتصادية**: إذ يندفع رواد الأعمال إلى مشاريع طويلة الأجل مكلفة، معتقدين أن هناك مدخرات حقيقية تكفي لدعمها، لكن يتبين لاحقاً أن هذه الموارد غير موجودة، فتفشل المشاريع ويظهر الركود بعد ازدهار مصطنع.

## النقد السليم والنقد غير السليم

◆ النقد السليم، مثل الذهب، يتميز بالاستقرار وقابلية التنبؤ، وبنسبة مخزون إلى تدفق مرتفعة تحد من التضخم، وهو يفرض على الحكومات انضباطاً مالياً لأنها لا تستطيع الإنفاق إلا بفرض الضرائب بشكل مباشر، ما يجعل التكلفة واضحة للمجتمع، كما أنه يشجع على التفضيل الزمني المنخفض، أي الادخار والاستثمار طويل الأمد.

◆ النقد غير السليم، (العملات الورقية الحكومية) يمكن طباعته بلا حدود، هذا يدمر إشارات الأسعار بالتضخم، ويمنح الحكومات سلطة تمويل سياساتها دون مساءلة مباشرة من دافعي الضرائب، كما يؤدي إلى ارتفاع التفضيل الزمني، حيث يندفع الأفراد إلى الاستهلاك والاقتراض لأن قيمة النقود تتآكل بمرور الوقت

## البيتكوين كحل حديث

يقدم المؤلف البيتكوين بوصفه أول نقد رقمي لامركزي يعمل بنظام الند للند دون حاجة إلى سلطة مركزية، كما يتميز بسياسة نقدية ثابتة ومحدودة بواحد وعشرين مليون وحدة، لا يمكن تعديلها أو التلاعب بها، ويرتبط إنتاج وحداته الجديدة بآلية "إثبات العمل" التي تستهلك طاقة حقيقية وتخضع لتعديل الصعوبة، ما يجعله أصعب نقد وُجد على الإطلاق.

بهذا يحاكي البيتكوين خصائص النقد السليم، إذ يحقق نسبة مخزون إلى تدفق متزايدة ويقاوم التضخم، مما يجعله مخزناً للقيمة ووسيلة لاستعادة السيادة النقدية للأفراد في العصر الرقمي.

## الخلاصة

يخلص المؤلف إلى أن النقد ليس محايداً، بل هو العمود الفقري لنظام المعلومات الاقتصادي، وإفساد هذا النظام عبر التخطيط المركزي للنقود هو السبب الجذري للتضخم والدورات الاقتصادية وتآكل الحرية الفردية، أما البيتكوين، فيُقدّم كحل تكنولوجي يعيد خصائص النقد السليم إلى العالم الرقمي، ويمنح الأفراد وسيلة للادخار والتبادل خارج هيمنة الدولة والبنوك المركزية.



## النقد الرقمي

أحدث البيتكوين تحولاً جذرياً في عالم المال، باعتباره أول نقد رقمي مستقل، في ظل مشكلات أنظمة الدفع التقليدية، وفيما يلي بيان وآلية عمل البيتكوين، وسياساته النقدية، وأدائه، والتحديات التي يواجهها، وبيان أهمية هذا الابتكار التاريخية.

### قيود أنظمة الدفع التقليدية

المدفوعات النقدية التقليدية تتميز بأنها فورية ونهائية ولا تحتاج إلى وسيط، لكنها تتطلب التواجد المادي في المكان والزمان نفسه، وهو ما يجعلها غير مناسبة لعالم معولم يعتمد على السرعة والاتصال عن بُعد، أما المدفوعات الإلكترونية التقليدية عبر وسطاء مثل البنوك أو شركات التحويل، فتوفر ميزة الدفع عن بعد، لكنها تفرض الاعتماد على طرف ثالث موثوق، هذا الاعتماد يعرض المستخدمين للمراقبة، والحظر، وتجميد الحسابات، إضافة إلى مخاطر الاحتيال والرسوم المرتفعة وبطء التسوية، وهكذا يفقد الأفراد سيادتهم المباشرة على أموالهم.

### البيتكوين كحل جذري

قدم البيتكوين أول حل عملي لمشكلة الإنفاق المزدوج في العالم الرقمي من دون وسيط مركزي، فهو سلعة رقمية نادرة لا يمكن نسخها بلا حدود، وعند نقلها تنتقل الملكية بصورة نهائية من المرسل إلى المستلم، وقد كان الهدف الأساسي لساتوشي ناكاموتو هو إنشاء عملة إلكترونية تعمل بنظام الند للند، تُعيد خصائص النقد المادي المرغوبة -كالنهائية واللاوساطية والسيادة- ولكن بسياسة نقدية صارمة وغير قابلة للتلاعب.

### آلية العمل

يعتمد البيتكوين على سجل موزع يعرف بالـ"بلوك تشين"، يضم جميع المعاملات ويجري التحقق منه من قبل جميع المشاركين في الشبكة.

لإضافة كتلة جديدة، يقوم المعدّنون بإنفاق طاقة حاسوبية لحل ألغاز رياضية وفق آلية "إثبات العمل". هذه العملية تربط القيمة الرقمية بتكلفة حقيقية من العالم المادي، وتحمي الشبكة من التزوير، إذ يتطلب الهجوم عليها طاقة هائلة مع خطر فقدانها إن رفضت الشبكة المعاملات المزيفة. ويحصل المعدّن الذي ينجح أولاً في حل اللغز على مكافأة مكونة من عملات بيتكوين جديدة تصدر وفق جدول زمني محدد ورسوم معاملات يدفعها المستخدمون.

## السياسة النقدية الثابتة

العرض الكلي للبيتكوين محدود عند واحد وعشرين مليون وحدة قابلة للتجزئة إلى مئة مليون ساتوشي، كما أن معدل الإصدار يتناقص دورياً عبر حدث "التنصيف" الذي يقع كل أربع سنوات تقريباً، حتى يُستخرج آخر بيتكوين في حدود عام 2140. وتضمن آلية "تعديل الصعوبة" أن زيادة قوة التعدين لا تؤدي إلى زيادة العرض، بل فقط إلى تعزيز أمان الشبكة. وبهذا يصبح البيتكوين نقداً يتمتع بصلابة مطلقة، حيث لا يقابله أي أصل آخر في مقاومة التضخم أو في قدرته على الحفاظ على ندرة صارمة.

## الأداء والنمو

بدأ البيتكوين بلا قيمة تقريباً، ثم اجتاز اختبار السوق تدريجياً، ففي عام 2009 جرت أول عملية شراء حقيقية عندما تم دفع عشرة آلاف وحدة مقابل بيتزا قيمتها خمسة وعشرون دولاراً. ومنذ ذلك الحين اكتسب البيتكوين مكانته كمخزن للقيمة ثم كوسيط للتبادل. تضاعفت قيمته السوقية من الصفر إلى أكثر من مئة مليار دولار في أقل من عقد، وقفز عدد المعاملات اليومية من بضع عشرات إلى مئات الآلاف، وبحلول 2017 تجاوزت القيمة الإجمالية للمعاملات المنجزة عبر الشبكة 375 مليار دولار، أي ما يعادل نصف تريليون منذ إنشائها.

## التقلب والتحديات

يعاني البيتكوين من تقلب سعري مرتفع مقارنة بالعملات الوطنية والذهب، ويعود ذلك إلى صلابته النقدية المطلقة؛ إذ لا يستجيب العرض لتغيرات الطلب، فكل ارتفاع أو انخفاض في الطلب ينعكس فوراً على السعر، لكن يُتوقع أن تتراجع هذه التقلبات تدريجياً مع توسع السوق وزيادة السيولة، ودخول مؤسسات مالية أكبر، واستقرار معدل التبنّي حتى يصبح أصلاً نقدياً مستقراً.

## الأهمية التاريخية

يمثل البيتكوين نقلة نوعية في تاريخ النقد تضاهي الانتقال من المقايضة بالماشية والأصداغ إلى المعادن النفيسة، فهو يجمع بين سيادة الفرد الكاملة على أمواله، وإمكانية إرسالها فوراً عبر العالم، وسياسة نقدية أكثر صرامة من الذهب، واستقلال تام عن أي سلطة مركزية، وبذلك لم يعد النقد الرقمي مجرد نسخة إلكترونية من النقد الحكومي، بل تحول إلى شكل جديد ومستقل من النقد، يفتح الباب أمام مرحلة مختلفة في تاريخ المال.

## لماذا يفشل البيتكوين؟

الندرة الحقيقية: الوقت البشري، وليس الموارد المادية

المفهوم الأساسي هو أن الموارد المادية ليست نادرة بشكل مطلق؛ فكمياتها على الأرض شاسعة ولا تشكل حدًا عمليًا للإنتاج. الدليل على ذلك هو أن الاحتياطيات المؤكدة لمعظم الموارد (مثل النفط) تستمر في الزيادة مع مرور الوقت على الرغم من زيادة الاستهلاك، وذلك بفضل التقدم التكنولوجي.

الندرة الحقيقية والوحيدة هي الوقت البشري!، التكلفة الحقيقية لأي سلعة هي تكلفة الفرصة البديلة للوقت البشري المستغرق في إنتاجها.

يشرح الاقتصادي جوليان سايمون أن البشر ليسوا مستهلكين سلبيين للموارد، بل هم مصدر الأفكار والإبداع التكنولوجي الذي يسمح لنا باستخراج وإنتاج المزيد بجهد ووقت أقل. كلما زاد عدد السكان، زادت الأفكار الإبداعية، مما يؤدي إلى مزيد من الازدهار وليس الندرة (مقابل للنموذج المالتوسي).

معضلة تخزين القيمة في عالم الوفرة

نظرًا لأن كل شيء عمليًا يمكن إنتاج المزيد منه باستثناء الوقت، فإن أي أصل يختاره الناس لتخزين القيمة سترتفع قيمته. هذا بدوره يحفز الآخرين على إنتاج المزيد من ذلك الأصل، مما يؤدي في النهاية إلى تضخمه وانخفاض قيمته (مثل أصداف الكوري، الخرز الزجاجي، الفضة، النحاس، وأخيرًا العملات الورقية والعقارات).

الذهب كان الاستثناء الوحيد تقريبًا بسبب صعوبة إنتاجه وكيميائه التي جعلت زيادة عرضه صعبة للغاية، مما سمح له بالحفاظ على قيمته بمرور الوقت. لكن حتى الذهب كان عرضة للمصادرة والسيطرة الحكومية.

البيتكوين: الحل للمعضلة - الندرة المطلقة لأول مرة

• البيتكوين هو أول أصل في التاريخ يتمتع بندرة مطلقة ومبرمجة. لا يمكن زيادة عرضه فوق 21 مليون وحدة، بغض النظر عن مقدار الجهد أو التكنولوجيا أو الطلب المُوجه إليه.

هذه الندرة الصارمة تجعله مخزن قيمة مثاليًا للثروة الناتجة عن الوقت البشري المحدود. فهو الوسيط الوحيد الذي يضمن عدم تخفيض قيمته عبر التضخم، بغض النظر عن مدى ارتفاع قيمته. نسبة المخزون إلى التدفق (Stock-to-Flow) للبيتكوين ستتفوق على الذهب بحلول ~2022 وستستمر في الزيادة حتى تصبح لانهائية تقريبًا بعد عام 2140، عندما يتوقف الإصدار الجديد.

## البيتكوين والسيادة الفردية

يمكن البيتكوين الأفراد من تحقيق سيادة كاملة على أموالهم لأول مرة في العصر الحديث. فهو يسمح بنقل القيمة عبر الحدود دون الحاجة إلى إذن من أي وسيط أو حكومة، ودون خطر المصادرة أو التجميد. هذا يمثل تهديدًا وجوديًا لنموذج الدولة القومية الحديثة، التي تعتمد بشكل كبير على سيطرتها على النظام النقدي والمالي لفرض الضرائب (المقنعة بالتضخم) واللوائح. البيتكوين هو أداة دفاعية وسلمية تعيد توازن القوة لصالح الفرد ضد السلطات المركزية. إنه يتوافق مع الفلسفة الأناركية الرأسمالية (موراي روثبارد) ومبادئ حركة Cypherpunk، التي تسعى إلى استخدام التشفير لتحرير الأفراد من سيطرة الحكومة. البيتكوين والتسويات الدولية يمكن أن يصبح البيتكوين شبكة تسوية نهائية عالمية للمدفوعات الكبيرة بين البنوك والمؤسسات المالية الكبرى، منافسًا لنظام SWIFT الحالي.

### • مزاياه لهذا الدور:

- خالٍ من مخاطر الطرف المقابل (Counterparty Risk).
- تسوية نهائية في دقائق، وليس أيام أو أسابيع.
- شفاف ويمكن التحقق منه من قبل أي شخص.
- محايد، لا يمنح أي دولة "امتيازًا باهظًا" لإصدار العملة الاحتياطية العالمية.

على المدى الطويل، قد تتطور بنوك مدعومة بـ 100% بالبيتكوين لتسوية المدفوعات الصغيرة خارج السلسلة (Off-chain)، بينما تستخدم سلسلة البيتكوين الأساسية (On-chain) للتسويات النهائية اليومية بين هذه البنوك (كما تتبأ Hal Finney).

البيتكوين كوحدة حساب عالمية (احتمال مستقبلي)

لكي يصبح البيتكوين وحدة حساب عالمية مستقرة، يجب أن ينمو حجم سوقه وقيمه بشكل كبير جدًا لتصبح التقلبات اليومية في الطلب ضئيلة compared to إجمالي القيمة المخزنة.

هذا الهدف بعيد المنال حاليًا بسبب التقلب العالي، الناتج عن صغر حجم السوق وصلابة العرض التي تمنع أي استجابة للطلب المتزايد إلا عبر ارتفاع السعر.

المستقبل غير مؤكد: قد يستمر البيتكوين في كونه مخزن قيمة أكثر من كونه وسيط تبادل يومي إذا استمرت تقلباته. ومع ذلك، حتى العملات الورقية "المستقرة" short-term تفقد قيمتها long-term، والذهب نفسه متقلب short-term. قد لا يكون التقلب عائقًا قاتلاً في سياق بدائل أسوأ.

الخلاصة: لماذا قد لا يفشل البيتكوين؟

يفشل البيتكوين فقط إذا فشل في جذب الطلب كمخزون قيمة، حتى الآن أظهر نموًا هائلًا في القيمة وعدد المستخدمين، مما يشير إلى أن السوق تقدر خصائصه الفريدة (الندرة المطلقة، اللامركزية، السيادة). قدرته على تمكين السيادة الفردية وتقديم شبكة تسوية عالمية محايدة تمنحه ميزة تنافسية هائلة ضد النظام النقدي الحالي.

النظام النقدي هو نتاج عفوي للعمل البشري، وليس نتيجة التصميم المركزي. لا يمكن للخبراء أو الحكومات رفض البيتكوين نظريًا؛ فالسوق هو الذي سيقدر مصيره النهائي بناءً على فائدته العملية.

النتيجة المركزية للفصل: لا يوجد سبب اقتصادي أو تقني جوهري يجبر البيتكوين على الفشل. على العكس، فإن خصائصه الفريدة (الندرة المطلقة، السيادة الفردية، كفاءة التسوية الدولية) تمنحه فرصة قوية للنجاح وتطوير دور حاسم في النظام المالي العالمي المستقبلي، على الأقل كمخزن قيمة بارز وشبكة تسوية نخبوية.

[www.anasi-c.com](http://www.anasi-c.com)  
[t.me/Deerayah](https://t.me/Deerayah)

